مساحة من أجل التعاون
Space for collaboration

مُؤْتَمَرُ مَساحةٍ مِن أَجْلِ التَّعاونِ السَّابِعُ

24-31 آب 2023

البَيانُ الخِتامِيُّ

نحنُ مجموعةٌ من النّساءِ السّوريّاتِ من شرائحَ متنوعةٍ من المجتمعِ السّوريّ. أخَذْنا على عاتِقنا تعزيزَ التَّضامنِ والتَّعاونِ والتَّنسيقِ بينَ نساءٍ سوريات، منهنَّ عضواتٌ في منظماتِ المجتمعِ المدنيِ المختلفةِ ومنهنَّ مستقلاتٌ وعاملاتٌ بالشأنِ العام من مساراتٍ محليةٍ ووطنية.

وقرَّرْنا المبادرةَ بتحمُّلِ المسؤوليةِ لمتابعةِ مختلفِ القضايا الأساسيةِ التي تهمُّ السوريات والسوريين، وذلكَ من خلالِ تبادلِ الخبراتِ وإخضاعِ الواقعِ الميداني والعمليةِ السياسيةِ لتحليلٍ موضوعيٍ حساسٍ للنوعِ الاجتماعي ، وندعمُ العمليةَ السياسيةَ بناءً على قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم((**2254**)) والقراراتِ الأخرى ذاتِ الصلةِ بالعمليةِ السياسيةِ السوريةِ، ونناضلُ بقوةٍ لزيادةِ إشراكِ المرأةِ بشكلٍ فاعلٍ في العمليّةِ السّياسيّةِ والدُّستوريّةِ بما لا يقل عن **30**٪ وصولاً إلى المناصفةِ في كلِّ مراحلِ العمليّة، وبما يتوافقُ مع التّنفيذِ الكاملِ لقرارِ مجلسِ الأمنِ رقم **1325** الخاصِ بالنساءِ والسلامِ والأمنِ وجميع القراراتِ ذاتِ الصلة.

ونسلِّط الضوءَ على تطلّعاتِ المرأةِ نحو المستقبل، ونُساندُ بعضنا البعضَ وخاصةً في الظروفِ الاستثنائيةِ كما حدثَ مباشرةً بعدَ الزلزالِ المدمرِ الذي ضربَ سوريا وتركيا في شباط **2023**.

وندعمُ السوريات والسوريينَ في الحَراكِ الشعبي السلمي كما ندعمُ المطالبةَ بدولةٍ ديمقراطيةٍ تضمنُ الحقوقَ والحرياتِ وتعملُ على بناءِ الاقتصادِ المزدهرِ والعادلِ، الذي يحققُ مقوماتِ العيشِ الكريمِ لكلِ السورياتِ والسوريينَ.

في مؤتمرنا السابعِ ناقشنا مِلفَّ النزوحِ واللجوءِ السوري وملفَّ الاعتقالِ والاختفاءِ القسري. وقد تمَّ التوافقُ على التوصياتِ الخاصةِ بكلِّ مِلف.

مَلفُّ النزوحِ واللجوءِ السوري:

بعدَ نقاشِ التحدياتِ والمخاطرِ التي يعاني منها السورياتُ والسوريونَ الذينَ اضْطُروا للنزوحِ أو اللجوءِ، تمَّ التأكيدُ على ضرورةِ تحقيقِ خُطواتٍ ملموسةٍ في البنودِ التالية:

1- تحقيقُ تقدمٍ في الحلِ السياسي بناءً على القرارِ **2254** بالتزامنِ مع تحسينِ أوضاعِ السورياتِ والسوريينَ داخلَ سوريا وفي دولِ اللجوءِ والذي سيساعدُ على تحسينِ أوضاعِ كلِ من اُضطرَّ للنزوحِ واللجوء.

[1] لابد من إيجاد حلول بما يخص تسجيل المواليد من أم سورية فقط كون لا يحق لهم الجنسية السورية.

2- تعزيزُ دورِ المفوضيةِ الساميةِ لشؤونِ اللاجئينَ لحمايةِ وتحسينِ وضعِ السورياتِ والسوريينَ ومَن في حُكمهم في دولِ الجوارِ، وضمانِ حريةِ التنقلِ، تسريعُ العملِ في ملفاتِ اللجوءِ، وتسهيلُ التواصلِ والتسجيلِ ضمنَ المفوضيةِ لغيرِ المسجلينَ فيها بمَن فيهم المواليد الجدد[1]، ومواجهةُ المعلوماتِ المضللةِ وخطابِ الكراهيةِ والتنمر.

3- زيادةُ عددِ المراكزِ التي تقدمُ خدماتٍ واستشاراتٍ قانونيةٍ وضمان استخراجِ الأوراقِ الثبوتيةِ والقانونيةِ لكلِّ السورياتِ والسوريينَ بمن فيهم المواليد الجدد وضمانُ تطبيقِ القوانينِ في محاربةِ جرائمِ العنصريةِ في دول الجوارِ وتوثيقِ الممارساتِ العنصريةِ والانتهاكاتِ ضدَّ النساءِ وتوفيرِ مساحاتٍ آمنةٍ للنساءِ المعنفات.

4- دعمُ قِطاعِ الصحةِ والمراكزِ الصحيةِ والمستشفياتِ لدعمِ علاجِ جميعِ الأمراضِ بما فيها المزمنةِ والمستعصيةِ وتقديمُ الدعمِ النفسي اللازمِ ودعمِ قِطاعِ التعليمِ في كلٍّ من سوريا ودولِ الجوارِ وتأسيسُ صندوقِ إقراضٍ جامعيٍ للسورياتِ والسوريينَ.

5- إشراكُ السورياتِ والسوريينَ في إنشاءِ وتخطيطِ وتنفيذِ ومراقبةِ عملِ البرامجِ المخصصةِ لدعمِ من اضْطُر للجوءِ والنزوحِ وزيادةُ برامجِ التمكينِ الاقتصادي للنساءِ بشكلٍّ خاص.

6- يجبُ ضمانُ العودةِ الآمنةِ والطوعيةِ للاجئاتِ واللاجئينَ والنازحاتِ والنازحينَ إلى أماكنِ سكنهم الأصليةِ أو إلى الأماكنِ التي يختارونها ضمنَ عمليةٍ شفافةٍ تشرفُ عليها لجنةٌ تُشكلُها الأممُ المتحدةُ بمشاركةِ المجتمعِ المدني السوري.

إن أيَّ عودةٍ قسريةٍ هي انتهاكٌ واضحٌ لحقوقِ الإنسانِ ويجبُ توثيقُها وإيقافُها بشكلٍ كامل.

إنَّ تطبيقَ قرارِ مجلسِ الأمنِ **2254** سيساهمُ بإنهاءِ النزاعِ وتحقيقِ الأمنِ والأمانِ في المناطقِ المختلفةِ في سوريا وسيساهمُ بالعودةِ الآمنةِ والطوعيةِ لكلِّ من غادرَ بيتَه.

مِلفُّ الاعتقالِ والاختفاءِ القسري:

بعدَ عرضٍ موسعٍ ونقاشٍ مُطولٍ حولَ التطوراتِ الأخيرةِ في مِلفّ الاعتقالِ والاختفاءِ القسري وأزمةِ المفقوداتِ والمفقودين فَي سوريا وأهميةِ كشفِ المصيرِ عن الجميعِ ولدى كلِّ الأطرافِ، تم التأكيدُ على ضرورةِ تحقيقِ خُطواتٍ ملموسةٍ في البنودِ التالية:

1- ضمانُ الإفراجِ الكاملِ عن جميعِ المعتقلاتِ والمعتقلينَ والمخطوفاتِ والمخطوفينَ من قِبَلِ جميعِ الأطرافِ وبشكلٍ خاصٍ الأطفالَ والنساءَ وكبارَ السنِ ومن يعاني من حالةٍ صحيةٍ حَرِجة.

2 - الوقفُ الفوريُّ للاعتقالِ التعسفي، والاختفاءِ القسري وكلِّ حالاتِ العنفِ والأعمالِ العدائيةِ بما فيها العنفُ الأُسـريُّ والجنسـيُّ والقائمُ على النوعِ الاجتماعيِّ، الإثني، الديني، المذهبي، المناطقي وكلُ ما يزيدُ من أعدادِ المفقودينَ في سوريا.

3 - إلغاءُ العملِ بالمحاكمِ الاسـتثنائيةِ ومحاكمِ الإرهابِ وقوانينِ الطوارئِ والإرهابِ والالتزامُ بمبادئِ ومعاييرِ حقوقِ الإنسانِ في التعاملِ مع المعتقلاتِ والمعتقلينَ وتحسينِ ظروفِهمُ الصحية.

4- تقديمُ الدعمِ الماديِّ و التقنيِّ للمؤسسةِ المستقلةِ المعنيةِ بالمفقودينَ والتي تمَّ إنشاؤُها بناءً على قرارِ الجمعيةِ العامَّةِ للأممِ المتَّحدةِ **301/77** لضـمانِ الكشـفِ عن مصـيرِ ومكانِ وجودِ جميعِ المفقوداتِ والمفقودينَ في سـوريا ومن قِبَلِ كلِّ الأطرافِ وسُـلطاتِ الأمرِ الواقعِ وتقديمُ الدعمِ الكافي للضـحايا والناجين وأُسَـرِ المفقودينَ، بالتعاونِ الوثيقِ وبالتكاملِ مع جميعِ الجهاتِ الفاعلةِ المَعْنية.

5- تقديم مُذكرةٍ مكتوبةٍ إلى المفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ حولَ المؤسسةِ المستقلةِ المعنيةِ بالمفقودينَ وعقدُ اجتماعاتٍ دوريةٍ معها لدعمِ عمليةِ المشـاوراتِ ولتضـمينِ النسـاءِ والمجتمعِ المدني والضحايا بما يساعدُ عملَ المؤسسةِ لتحقيقِ تفويضِها بما يُراعي حساسيةَ النوعِ الاجتماعي ويَضمنُ حقوقَ الضحايا.

6- إشـراكُ المجتمعِ المدني وروابطِ الضـحايا في تخطيطِ وتنفيذِ برامجَ مخصـصـةٍ لدعمِ أهالي المفقوداتِ والمفقودينَ والناجياتِ والناجينَ، ودعمُ برامجٍ تعززُ حقوقَ الانسـانِ وتوثيقَ الانتهاكاتِ ضـمنَ ملفِّ الاعتقالِ والاختفاءِ القسـري لدى كلِّ الأطرافِ وبرامجٍ تسـاهمُ في ملفِّ المسـاءلةِ والمحاسبةِ بما فيها جرائمُ العنفِ الجنسي والقائمِ على النوعِ الاجتماعي في أماكنِ الاحتجاز.

نحنُ نساءٌ سوريـاتٌ ومنظماتُ مجتمعٍ مدنيٍّ نتعهدُ بالاستمرارِ في العملِ من أجلِ الوصولِ إلى سلامٍ مُسـتدامٍ في سـوريا من خلالِ حلٍّ سّـياسـيٍّ بناءً على قرارِ مجلسِ الأمنِ **2254** على أَن يكونَ عادلاً وشاملاً ويضمنُ المساءلةَ والمحاسبةَ وحقوقَ كلِّ المتضررينَ والمتضررات.